

قانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠٢٤

يربط موازنة صندوق التنمية الحضرية
للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر حصة موازنة صندوق التنمية الحضرية للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ ١١٤٣٥١٧٠٠ جنية (فقط وقده أحد عشر مليارا وأربعين مليونا وثلاثة وثلاثون مليونا خمسماة وسبعين ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ ١٠٩٤٩٩٣٠٠ جنية (فقط وقده مليار وأربعة وتسعون مليونا وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

أجور بمبلغ ٢١١٠٢٠٠ جنية .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ١٠٧٣٨٩١٠٠ جنية .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ ٤٢٦٤٢٠٥٠٠ جنية (فقط وقده أربعة مليارات ومائتان وأربعة وستون مليونا ومائتان خمسة آلاف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ ٣١٦٩٢١٢٠٠ جنية (فقط وقده ثلاثة مليارات ومائة وتسعة وستون مليونا ومائتان واثنا عشر ألف جنيه) كلها فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدر الاستثمارات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ ٧١٦٩٣١٢٠٠ جنية (فقط وقده سبعة مليارات ومائة وتسعة وستون مليونا وثلاثة واثنا عشر ألف جنيه) كلها استثمارات استثمارية .

(المادة السادسة)

قررت الإبرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمبلغ ٢٠٢٥٠٠٠ جنيه ٧١٦٩٣١٢٠٠ (فقط وقدره سبعة مليارات ومائة وتسعة وستون مليوناً وثلاثمائة وألف جنيه) منها مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلترم الصندوق بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من أول يوليو ٢٠٢٤ يُحصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذي الحجة سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ٢٧ يونيو سنة ٢٠٢٤ م).

عبد الفتاح السيسي

مشروع وزارة صندوق التنمية الحضرية
الستة المائة ٢٠٢٥/٣٤